الأنباء
الاربعاء 11 يناير 2012

محام يتهم طنطاوي وعمر سليمان بالشهادة الزور

مبارك يحضر محاكمته على كرسي متحرك.. ومرافعات الدفاع تستمر شهراً

القاهرة ـ وكالات: مثل الرئيس المصري السابق حسني مبارك امس امام محكمة جنايات القاهرة جالسا على كرسي متحرك وذلك للمرة الأولى منذ بدء محاكمته في الثالث من اغسطس الماضي حيث كان يحضر كل الجلسات السابقة على سرير طبي نقال، واعلن رئيس المحكمة القاضي احمد رفعت بعد ان استمع لليوم الثاني على التوالي الى محامي الضحايا «المدعين بالحق المدني» انه قرر «تخصيص 25 جلسة لمرافعات الدفاع عن المتهمين»، موضحا ان هذه الجلسات ستبدأ في 17 يناير الجاري بالاستماع الى مرافعات محامي مبارك ونجليه، مؤكدا ان المرافعات ستستمر شهرا كاملا وستنتهي 16 فبراير المقبل.

الى ذلك، اتهم محام يدافع عن ضحايا في ثورة 25 يناير المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالإدلاء بشهادة زور أمام القضاء حين قال إنه لا علم له بأن الرئيس السابق أصدر أوامر بإطلاق النار على المتظاهرين اثناء الثورة.

واستمعت محكمة جنايات القاهرة امس الأول إلى 10 من محامي أسر القتلى والمصابين قالوا جميعا في اليوم الأول من مرافعات محامي المدعين بالحق المدني (المطالبين بالتعويض) إنهم ينضمون إلى النيابة العامة في طلبها توقيع أقصى العقوبة على المتهمين.

وقال المحامي أمير سالم في مرافعته إنه يطلب من المحكمة أن تطلب من النيابة العامة «تحريك الدعوى الجنائية عن الإدلاء بالشهادة الزور ضد المشير طنطاوي واللواء عمر سليمان».

وشغل سليمان منصب نائب الرئيس لأيام قليلة قبل الإطاحة بمبارك الذي عينه في المنصب في محاولة لتخفيف الاحتجاجات. وكان سليمان في ذلك الوقت مديرا للمخابرات العامة.

وأدلى طنطاوي وسليمان بشهادتيهما في سبتمبر في ظل قرار من المحكمة بعقد الجلستين في نطاق السرية لكن محامين سربوا ما قالوا إنها أقوالهما.

وقال سالم إنه يطلب توجيه تهمة الخيانة العظمى إلى مبارك لكن المحكمة بدت ضيقة الصدر بمرافعته وحثه رئيسها المستشار أحمد رفعت أكثر من مرة على الحديث في موضوع القضية ووصف مرافعته في كثير من المواضع بأنها «إنشائية».

ولم تعلق المحكمة أو النيابة العامة على طلبه محاكمة طنطاوي وسليمان بتهمة الشهادة الزور التي عقوبتها الحبس في حالة الإدانة.

وطلبت النيابة العامة في ختام مرافعتها الخميس توقيع عقوبة الإعدام شنقا على مبارك ووزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي و6 من كبار ضباط الشرطة كانوا من كبار مساعدي وزير الداخلية الأسبق أثناء الانتفاضة التي اندلعت يوم 25 يناير الماضي.

وقال سامح عاشور نقيب المحامين للمحكمة إن الانتفاضة استهدفت إحباط توريث حكم البلاد لجمال مبارك الابن الأصغر للرئيس السابق.

وقال عاشور «كل شيء سخر لهذا المشروع الإجرامي.. توريث الحكم وتحويل مصر من جمهورية إلى ملكية.. اختاروا حكومات تؤمن بهذه الفكرة بدأت بتمكين الوريث اقتصاديا وسياسيا.. جاءوا بحفنة من أسوأ الرأسماليين في مصر قسموا عليهم الوطن بأكمله».

أم أحد شهداء ثورة يناير ترفع يدها بالدعاء أمام مقر المحكمة أمس (أ.ف.پ)

أكد أن الشهود والوثائق تؤكد براءته.. وورم في عينيه سبب لبسه النظارة

رئيس فريق الدفاع الكويتي: مبارك لايزال الرئيس الشرعي لمصر دستورياً

دافع فيصل العتيبي رئيس هيئة الدفاع التطوعية الكويتية عن الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك عن موقفه الذي اعتبر فيه ان مبارك لايزال الرئيس الشرعي لمصر وفقا للدستور والقوانين، وقال خلال مؤتمر صحافي ان قرار التنحي عن الحكم يستوجب أن يصدر عن الشخص نفسه وليس شخصا آخر، كما يجب أن يعرض على مجلس الشعب ويتم التصويت عليه وهذا لم يحصل مما يؤكد بطلان قرار التنحي، أما إذا قيل أنه «تخلى» عن منصبه فالمتخلي عن شيء بإمكانه التراجع عن قراره واسترجاع ما تخلى عنه في أي وقت بحسب القانون.

واستطرد أن فريق الدفاع لايزال ينادي مبارك بالرئيس وليس الرئيس السابق لقناعته بأنه لايزال الرئيس الشرعي لمصر دستوريا.

وأوضح أن الحالة الصحية لمبارك سيئة جدا وهو يعاني من أورام في عيونه ولهذا يلبس النظارة باستمرار.

سير القضية

وحول مجريات سير القضايا المرفوعة على الرئيس السابق حسني مبارك ونجليه أكد العتيبي أن المحامين بالحق المدني (محامي الضحايا) لم يأتوا بأدلة جديدة حتى الآن، وبالتالي فكل الأدلة الموجودة في حوزة النيابة العامة ضعيفة ولا ترقى لتكون أدلة إدانة، بل نحن استخدمناها كأدلة براءة.

وأكد العتيبي أن القضايا المرفوعة ضد مبارك قضيتان، الأولى «الاشتراك» في قتل المتظاهرين، والثانية التربح من بيع الغاز لإسرائيل بصورة غير مشروعة. في حين ان القضية المرفوعة ضد علاء وجمال مبارك هي قضية التربح غير المشروع من خلال استغلال نفوذ والدهم فقط.

وأوضح أن النيابة العامة في البداية وجهت الاتهام بقتل المتظاهرين للرئيس السابق مبارك، لكنها عدلت الاتهام إلى «الاشتراك في القتل». وأكمل بأن كل جريمة لها ثلاثة أضلاع، الفاعل والمجني عليه والفعل، وإذا غاب أحد هذه الأضلاع فلا وجود لجريمة، وأضاف أن النيابة اعترفت بأنها لم تتوصل «للفاعل الأصلي» الذي قام بقتل المتظاهرين، كما أعلنت أنها «لن تتمكن اطلاقا» من التعرف على الفاعل الأصلي لجريمة القتل، وبالتالي وبحكم القانون فإن تهمة الاشتراك في القتل ستسقط لعدم وجود فاعل أصلي، ولا يمكن محاكمة شريك في فعل إذا لم يتوافر الفاعل الأصلي.

وأضاف العتيبي قائلاً بل إن شهادات الشهود ومنهم المشير طنطاوي ووزير الداخلية السابق العادلي تثبت أن الرئيس السابق مبارك لم يأمر بإطلاق النار على المتظاهرين، وبالتالي فهو بريء تماما من تهمة الاشتراك في قتل المتظاهرين.

التربح من بيع الغاز

أما ما يتعلق بقضية التربح من بيع الغاز إلى إسرائيل، فأوضح العتيبي أن مصر وقعت على اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل في عهد الرئيس السابق السادات، وفي هذه الاتفاقية بند ينص على أن تبيع مصر لإسرائيل 2 مليون برميل نفط وهذا ما كان يحصل، ومع مرور الوقت وتزايد حاجة مصر للبترول وعدم قدرتها على تصديره، استخدم الرئيس السابق مبارك صلاحياته الدستورية في تعديل هذا البند ليتم تصدير الغاز الذي يتوافر بكثرة في مصر بدلا من البترول، وفي البداية كانت مصر تبيع الغاز بسعر دولار ونصف وهو سعر السوق الفعلي آنذاك، ثم ارتفعت الأسعار إلى أن وصلت إلى 4,5 دولارات، وقام الرئيس السابق مبارك بتعديل سعر الغاز لإسرائيل إلى 4,5 دولارات بل والمطالبة بهذا السعر بأثر رجعي منذ 4 سنوات وتحصيل فرق المبالغ، وبالتالي فلا يوجد أي تربح ولا صحة لكل ما يقال عن بيع الغاز لإسرائيل بأسعار أقل من سعر السوق، وأكد العتيبي ان كل هذا مثبت بوثائق رسمية.

وفي رده على سؤال الأنباء حول دفاعهم عن مبارك وكيف سيبررون قتل المتظاهرين ومن سيتحمل تبعات تلك الجرائم وما هي العقوبة التي تنتظرهم في حال ثبوتها، أوضح العتيبي أن فريق الدفاع لديه وثائق ومحاضر رسمية وأدلة وقرائن كثيرة كلها تثبت أن ما حصل لمصر مؤامرة الهدف منها تقسيم مصر إلى ثلاث دويلات كما حدث في السودان، طابا وسينا بديلا عن القدس، والصعيد وما فوق للمسلمين، وتحت الصعيد للأقباط.

وأكمل بأن الأحداث بدأت في 25 يناير من العام الماضي بمظاهرات وليس ثورة، متظاهرون لديهم مطالب مشروعة استجاب لها الرئيس السابق مبارك وعمل على تهدئة الوضع وحماية الناس، واستمر الوضع إلى غاية 28 يناير بلا عنف، ولو أراد مبارك أن يتمسك بالكرسي أو يورث الحكم لابنه لفعل أكثر مما فعل غيره وكان باستطاعته سحق المتظاهرين في دقائق، لكنه أعلن عن عدم خوضه انتخابات الرئاسة وعين نائبا للرئيس وأقال الحكومة وفعل كل ما طالب به المتظاهرون، إلا أنه وبعد 28 يناير تحولت الأحداث إلى العنف المسلح وبدأ سقوط الضحايا بصورة منظمة وبأيادي خارجية وبسلاح إسرائيلي هو رشاش أوزي وسلاح أميركي خاصة الليزر الأخضر، وتم القبض على شبكة تجسس إيرانية ومن حزب الله ومن أميركا وإسرائيل، وأكمل بأن اطلاق النار لم يكن عشوائيا وإنما كان مدروسا وبدقة من قبل قناصين تم استئجارهم لهذا الغرض من قوى خارجية، وهذا يثبت براءة الرئيس السابق مبارك من تهمة قتل المتظاهرين.

وأوضح أن حقوق الضحايا سواء من الشهداء أو المصابين مكفولة وتتحملها الدولة في حال عجز النيابة العامة عن إثبات الفاعلين الأصليين لها.

اختصاص المحكمة

من جانب آخر، أكد العتيبي أن فريق الدفاع يدرس الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنايات للنظر بالقضايا المرفوعة ضد الرئيس السابق مبارك، وأوضح أن الرئيس السابق أنور السادات أصدر قرارا حول أبطال حرب أكتوبر ومحاكمة القادة العسكريين حتى بعد خروجهم من الخدمة العسكرية للرتب العليا في محكمة عسكرية فقط، وقال إن رتبة الرئيس السابق مبارك هي فريق أول، وبموجب هذه القوانين لا يجوز محاكمته في محكمة جنائية مدنية، وأكد عدم صحة القول الشائع بأنه في حال صدور حكم إعدام لشخص تجاوز الستين عاما لا ينفذ، وقال ان قضايا الجنايات ليس فيها استثناء إلا للأحداث الذين لم يتجاوزوا الثامنة عشرة فقط.

● محمد هلال الخالدي ●

المحامي فيصل العتيبي خلال المؤتمر الصحافي

أبو إسماعيل يعرض على الجيش المصري «خروجاً آمنا»

القاهرة ـ رويترز: في وقت ما كان اصعب تحد امام المحامي السلفي حازم صلاح أبو إسماعيل هو الوساطة في صفقات تجارية وعقد زيجات.

والآن يحاول أن يستخدم المهارات التي اكتسبها من عمله في الصراع المحتدم على السلطة في مصر.

ويطمح أبو إسماعيل لخوض انتخابات الرئاسة التي ستجرى في منتصف يونيو اعتمادا على قاعدة مؤيدي التيار السلفي في البلاد التي يمكن أن تصل إلى ثلاثة ملايين مواطن.

وفي حين يستعد المصريون للاحتفال بالذكرى الأولى للانتفاضة يرى كثيرون منهم أن العسكريين الذين حلوا محل مبارك في إدارة شؤون البلاد من بقايا النظام القديم وأنهم يجب أن يتركوا الحكم كما فعل قائدهم.

ولكن ابو اسماعيل قال لـ«رويترز» ان الانتقال إلى الحكم المدني لا يمكن تحقيقه دون تهدئة مخاوف الجيش الذي يرجح أن يتمسك بالبقاء في السلطة إذا لم يحصل على ضمانات بحصانة.

واضاف «الحل البرغماتي هو أن أفك المواجهة بين قوة الشعب الأعزل والسلطة العسكرية التي في يدها السلاح وشبكة من المصالح متصلة بها ومتصلة بقوى دولية».

وأضاف «دمي يغلي وأنا أقول هذا... لكن هذه هي الطريقة لتشجيع الجيش على ترك البلد للشعب. خلاف ذلك سيواصل الجيش استعمال الإكراه السياسي. أنا لا أريد إكراها سياسيا على بلدي. أنا لا أريد حربا أهلية في مصر» وقال أبو إسماعيل «المجلس العسكري يخشى ترك السلطة وبعدها يكون خاضعا للمساءلة.

اتفاق الخروج الآمن ضمانة للعسكريين أنهم ستكون لهم حصانة بعد أن يتركوا السلطة. أنا أتكلم عن العشرين شخصا فقط (رئيس وأعضاء المجلس). الباقي مسألة تختلف وهي في يد البرلمان... لن تكون لهم سلطة بعد الخروج الآمن». وقال أبو إسماعيل إن أسر نحو مائة شخص قتلوا في الاشتباكات مع الجيش لن يرغموا على قبول الدية وفق الخطة التي يطرحها ويمكنهم اللجوء إلى القضاء إذا رغبوا في ذلك.

وقال أبو إسماعيل وقد ضم قبضتي يديه «لن نسمح لأحد بأن يكرس الذل علينا مرة أخرى. نحن تحت الإكراه نمرر ما فات من أجل أن نحافظ على ما هو آت».

إلى ذلك كشف قيادي في حزب «النور السلفي» في مصر عن أن الحزب يجري حاليا دراسات جدوى لتأسيس شركات جديدة تعمل في مختلف المجالات ويتم قيدها بالبورصة المصرية كإحدى آليات الحصول على تمويل غير مصرفي.

وأوضح طارق شعلان، عضو اللجنة الاقتصادية وأمين التخطيط في الحزب، في تصريح للموقع الإلكتروني لصحيفة (الأهرام) المصرية أمس الأول أن هناك استراتيجية ممنهجة لدى الحزب لدعم الاقتصاد والبورصة على مراحل، مشيرا الى انه سبق طرح جزء من تلك الاستراتيجية من خلال مؤتمر عقد مؤخرا في مقر البورصة المصرية.

لميس جابر: الشعب زهق من الثورة

قالت الكاتبة الصحافية لميس جابر، انها ليست ضد الثورة، ولكنها ترفض كل ما يهين الوطن او الجيش، رافضة التفرقة بين المجلس العسكري وبين الجيش لأنهم جميعا واحد.

وأوضحت جابر في حوار مع الإعلامي معتز الدمرداش في برنامج «مصر الجديدة» على قناة «الحياة 2» انها لا تشكك في وطنية الجيش المصري، كما انها لا تشكك في وطنية السادات رغم رفضها لمعاهدة كامب ديفيد، كما لا تشكك في وطنية مبارك، وليس معنى «انتقادي للثوار انني مع نظام مبارك».

واعتبرت لميس ان فكرة ان شرف البنت أهم من الكتاب غير منطقي، لأن الكتاب هو من يعلمنا ذلك، فالكتب المحروقة في المجمع العلمي أهم من شرف المرأة، قائلة: «ما الفائدة من البنت الجاهلة لو كانت متغطية؟».

وترى جابر، ان «شرف الرجل الشرقي لا يتعدى النصف الأسفل من «حريمه» لكن شرف مصر يتمثل في ان تكون البلد لديها جامعات عريقة»، وتابعت: «أنا قلبي كان بيعيط لما كانوا بيحرقوا حرائق مصر وكتب المجمع، والبنت المسحولة مش أهم من الكتب، وان الشعب زهق من الثورة ومفيش حاجة اسمها ثورة مضادة».

إيران مصدر تشويش على قناة «الجزيرة» الفضائية

نجاد وتشاڤيز ينتقدان أميركا ويمزحان بشأن القنبلة النووية

كراكاس ـ رويترز: تبادل الرئيسان الايراني محمود احمدي نجاد والڤنزويلي هوجو تشاڤيز الثناء والمديح امس الأول وتهكما على استياء الولايات المتحدة وتندرا بدعابات بشأن وجود قنبلة نووية تحت إمرتهما.

وقال الرئيس الايراني للزعيم الاشتراكي تشاڤيز في بداية زيارة لـ 4 دول يسارية بأميركا اللاتينية «مع أن أولئك المتغطرسين لا يريدوننا أن نكون معا فسنتحد للأبد». ويزور أحمدي نجاد ڤنزويلا في بداية جولة تهدف لتعزيز الدعم لطهران بعد توسيع العقوبات الاقتصادية الغربية على الجمهورية الإسلامية بسبب برنامجها النووي. وقال تشاڤيز في حفل للترحيب بأحمدي نجاد في قصر الرئاسة في كراكاس «انطلق الجنون الامبريالي بشكل لم يشاهد منذ فترة طويلة».

وتعانق الرجلان وابتسما وشد كل منهما على يدي الآخر وأغدق عليه المديح. وقال تشاڤيز مازحا إن قنبلة ذرية جاهزة تحت ربوة يكسوها العشب أمام سالام قصره ميلافلورز.

وقال «سينشق هذا التل وستخرج منه قنبلة ذرية كبيرة» لينخرط هو وأحمدي نجاد في الضحك.

واضاف «يقول المتحدثون باسم الامبرياليين إن أحمدي نجاد وأنا ذاهبون إلى الطابق الأرضي من ميلافلورز الآن لنصوب على واشنطن ونطلق المدافع والصواريخ.. هذا مضحك».

ويعتزم أحمدي نجاد أيضا زيارة نيكاراغوا وكوبا والاكوادور.

وقصر الزعيمان تعليقاتهما إلى حد كبير على تبادل المديح وتوجيه الانتقادات للولايات المتحدة.

وقال احمدي نجاد «الرئيس تشاڤيز هو البطل في الحرب على الامبريالية. «القنابل الوحيدة التي نعدها هي قنابل لمكافحة الفقر والجوع والبؤس».

وعبرت حكومة الإكوادور قبل استضافتها احمدي نجاد عن دعم معنوي لإيران إذ تعهدت بتجاهل العقوبات الغربية على طهران.

وقال وزير الخارجية ريكاردو باتينو للصحافيين «اننا نقول بوضوح اننا لا نقبل تلك العقوبات».

واضاف قوله «نحن دولة ذات سيادة. وليس لنا ولاة أمر يعاقبوننا على سوء سلوكنا. إنما يجب عليهم (أميركا) بدلا من ذلك ان يعاقبوا الشركات الأميركية التي لها نشاط واسع في طهران مثل كوكا كولا وبيبسي كولا».

الى ذلك، ذكرت المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عربسات) في تقرير حصلت وكالة فرانس برس على نسخة منه ان تشويشا على قنوات الجزيرة الفضائية اضطرها لتغيير ترددتها عدة مرات، مصدره موقعان في ايران.

قالت عربسات في الوثيقة السرية التي ارسلت الى مدير القطاع الفني لشبكة الجزيرة «لوحظ تأثر باقة الجزيرة بواسطة حاملين تم ارسالهما من موقعين مختلفين في ايران».

في سياق آخر، قالت جماعة معارضة إيرانية اول من امس إنها تسعى لتشكيل مجلس وطني يضم نطاقا عريضا من الجماعات داخل إيران بحلول مارس لطرح «بديل جدير بالثقة» للحكومة الحالية.

ويقول مؤتمر الديموقراطيين الخضر الايرانيين الذي تأسس في ابريل 2010 إنه سعى خلال العام الماضي للجمع بين جماعات متباينة مثل الجمهوريين والملكيين وعرقيات مثل الأذريين والبلوش والعرب الايرانيين.

وقال رضا بير زاده رئيس مؤتمر الديموقراطيين الذي مقره باريس ويدعو إلى ديموقراطية علمانية «بعد (الاحتجاجات المناهضة للحكومة) في عام 2009 رفعت كثيرا من المحرمات وأصبح الحوار بين مختلف أعضاء المعارضة أسهل من ذي قبل.

«هناك حركة على الأرض اقليميا ودوليا.. لذا علينا التحرك سريعا ونأمل في إنشاء مجلس وطني جدير بالثقة يكون بديلا ديموقراطيا للنظام قبل العام الفارسي الجديد بحلول منتصف مارس».

واضاف بير زاده «فكرتنا هي تحقيق مصالحة وطنية حقيقية تشبه بعض الشيء ما فعله نيلسون مانديلا».

وتابع بقوله «الحل الإيراني لا يمكن أن يكون بالقوة أو من خلال الانتقام الذي قد يوجه ضربة مروعة لايران والمنطقة».

واضاف بير زاده ان المجلس المقترح يجب ان يستمد شرعيته من الجماعات داخل إيران أولا.

وقال «نحن نعكف على وضع الأساس والميثاق السياسي معهم وأفكارهم قبل كل شيء هي (ما يؤخذ في الاعتبار). من المهم أن نتبع ما يأتي من الداخل».

وبفعل تشديد العقوبات الغربية تراجع الريال الايراني حوالي 40٪ وسارع الايرانيون لسحب مدخراتهم من البنوك لشراء الدولار في أحدث علامة على معاناة الاقتصاد الايراني.

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة الذرية

حملة بـ 3,4 ملايين دولار لاتهام رومني بـ «ناهب المؤسسات»

المحكمة الأميركية العليا تؤكد منع الأجانب من تمويل الحملات الانتخابية

واشنطن ـ وكالات: سيكون ميت رومني، الاوفر حظا للفوز بترشيح الحزب الجمهوري لانتخابات الرئاسة الاميركية، هدفا لحملة دعائية لأحد منافسيه تتهمه بانه «من ناهبي» المؤسسات كما افاد منظمو هذه الحملة. وأوضح ريك تايلور المتحدث باسم لجنة العمل السياسية «وينينغ آور فيوتشر» (نربح مستقبلنا)، التي تعمل لصالح المرشح نيوت غينغريتش، لفرانس برس ان اللجنة ستصرف على هذه الحملة التلفزيونية ما لا يقل عن 3,4 ملايين دولار في كارولاينا الجنوبية (جنوب شرق) حيث سيجرى ثالث اقتراع جمهوري في 21 يناير الحالي. ويأتي هذا الاعلان في الوقت الذي يتصدر فيه رومني استطلاعات الرأي عشية انتخابات الحزب الجمهوري في نيو هامشر (شمال شرق) في حين يأتي غينغريتش في المركز الرابع بين المرشحين الستة. وتستهدف الاعلانات الانشطة السابقة لرومني على رأس صندوق باين كابيتل الاستثماري.

وكان رومني قد جمع ثروة بين 1984 و1999 على رأس هذا الصندوق الذي يقوم بشراء الشركات التي تعاني من الصعوبات ثم اعادة بيعها مع الغاء بعض الوظائف في الطريق. الى ذلك اكدت المحكمة الاميركية العليا امس الاول منع الاجانب من تمويل الحملات الانتخابية في البلاد سواء على المستوى الفيدرالي او المستوى المحلي.

ورفض قضاة المحكمة التسعة استئنافا تقدم به اجنبيان يقيمان في الولايات المتحدة بموجب تأشيرة عمل موقتة ويرغب كل منهما في تقديم تبرع مالي لحملة احد المرشحين الرئاسيين.

وأحد هذين المدعين هو المحامي الكندي بنجامين بلومان الذي كشف اسمه في الشكوى مشيرا الى انه يرغب في تمويل الحملة الانتخابية للرئيس الديموقراطي باراك اوباما، في حين ان المدعي الثاني هو مواطن كندي ـ اسرائيلي لم يكشف اسمه ويريد تمويل منظمة محافظة وحملة مرشح للانتخابات التمهيدية للحزب الجمهوري.

وفي قرار من سطر واحد لم ترفقه بأي تعليل او توضيح، اعلنت المحكمة انها «تؤكد» على القرار المطعون به والصادر عن المحكمة الفيدرالية في واشنطن والقاضي بمنع الاجانب من المشاركة في تمويل الحملات الانتخابية، مؤكدة بذلك قرارا مماثلا كانت اصدرته في يناير 2010.

وفي سياق آخر اعلن القضاء الاميركي ان جنديا اميركيا سابقا تلقى تدريبا على تقنيات العمل الاستخباراتي، تم اعتقاله في كينيا، موضحا انه متهم بمحاولة الانضمام الى المتمردين الصوماليين الشباب.

في سياق آخر أعلن الرئيس الاميركي باراك اوباما امس الاول انه قبل بأسف استقالة الامين العام للبيت الابيض وليام دايلي وعين المدير الحالي للموازنة جاك لو في هذا المنصب الاستراتيجي في الجهاز التنفيذي الاميركي.

وقال اوباما في مداخلة قصيرة امام الصحافيين في البيت الابيض ان «هذا الخبر لم يسرني»، موضحا ان دايلي يريد تمضية وقت اطول مع عائلته في شيكاغو (ايلينوي، شمال).

وبذلك، يكون دايلي قد امضى فقط عاما ونيفا في هذا المنصب بعدما عينه اوباما في السادس من يناير 2011 خلفا لرام ايمانويل.

واشاد اوباما بـ «العمل الاستثنائي الذي قام به (دايلي) من اجلي خلال عام استثنائي»، لافتا خصوصا الى الهجوم على اسامة بن لادن في باكستان وانتهاء الالتزام الاميركي في العراق والمشاركة في العملية العسكرية ضد نظام الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي.

الى ذلك، أكد البيت الأبيض أن الرئيس الأميركي باراك أوباما مازال ملتزما بإغلاق معتقل غوانتانامو الذي أكده خلال حملته الانتخابية عام 2008، وذلك رغم العوائق التي تحول دون ذلك، مشيرا إلى أن الرئيس لم يغير تعهداته في هذا الصدد.